الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الأحد**

10 **أكتوبر** 2021

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| هيئة حقوق الإنسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 4 |

# برعاية أمير جازان بالنيابة.. فرع هيئة حقوق الإنسان يحتفي باليوم العالمي لكبار السن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1911738

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان بالنيابة، وبحضور وكيل إمارة المنطقة للشؤون الأمنية الدكتور سلطان القرزوح ،
احتفى فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة جازان مساء أمس بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن، وذلك بالمركز الثقافي بمدينة جيزان.
وتضمن الحفل معرضا مصاحبا بهذا المناسبة ، ثم كلمة لمدير فرع هيئة حقوق الإنسان بجازان علا زُعقان أن احتفاء الفرع بهذه المناسبة تأتي انطلاقاً من القيم والثوابت الإسلامية الداعية إلى رعاية كبار السن والعناية والاهتمام بهم، وإبراز دورهم في تنمية وخدمة المجتمع وقدرتهم على العطاء، والاستفادة من خبراتهم وطاقاتهم المهنية والعلمية، ومساندتهم ورفع مستوى الوعي بحقوقهم والاهتمام بهم.
وبين أن البرنامج تضمن العديد من الكلمات والفقرات التوعوية والتعريفية بحقوق كبار السن والمهام والخدمات التي يقدمها الفرع لأبناء المنطقة والمقيمين بها.

# حقوق الإنسان في القصيم تشارك في مبادرة "فرصة تطوعية"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/754613

واس - بريدة
بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم , أقامت الإدارة العامة للشؤون القانونية ممثلة بوحدة حقوق الإنسان بإمارة المنطقة, بالشراكة مع فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة اليوم, مبادرة (فرصة تطوعية) عبر توزيع البروشورات ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع, بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن بالتعاون مع دار الوفاء للمسنين بالمنطقة.
ويهدف الركن إلى متابعة تنفيذ عدد من الالتزامات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ورفع معدل الوعي لدى أفراد المجتمع بحقوقهم, إضافة إلى تقديم عدد من البروشورات والاستفسارات والكتيبات العلمية المتعلقة التي تعنى بالحقوق.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# الصحة والتعليم والإسكان والتوظيف والتنمية تحظى بعناية تشريعية ورقابية

# الشورى في عام.. مئات القرارات لتنمية المواطن والوطن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1912009

في جلسته العادية الـ46، أنهى مجلس الشورى السنة الأول من دروته الثامنة، ليبدأ غداً أولى جلسات السنة الثانية من هذه الدورة، وقد حفلت السنة المنتهية عبر أكثر من 480 فقرة ونحو 150 اجتماعاً مع وزراء ورؤساء هيئات ومؤسسات ومراكز وبرامج، وتقارير أداء أكثر من 90 وزارة وهيئة ومؤسسة ومركز، بمئات القرارات التي رفعها حسب نظام المجلس إلى الملك، إضافة لإقرار العديد من الأنظمة واللوائح، وفيما يخص مشروعات الأنظمة واللوائح أقر مجلس الشورى عدداً من الأنظمة وتعديل مواد في بعض الأخرى قائمة، فوافق على نظام الإثبات، وحماية البيانات الشخصية، ونظام حماية الشهود والضحايا ومن في حكمهم، ومشروع نظام الانضباط الوظيفي، ونظام حقوق كبير السن ورعايته، كما وافق الشورى على تعديل مواد بنظام المحاماة وتصنيف المقاولين، ونظام الكهرباء المعدل، ونظام المرافعات الشرعية، واستثناء أسهم المؤسسين في شركة الرياضة السعودية من بعض أحكام نظام الشركات، إضافة إلى استثمار الأراضي التابعة لوزارة البيئة والمياه والزراعة، وأقر المجلس تعديل فئات الرسوم الجمركية لغرض حماية وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية المحلية، ومشروع تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والتعديل المقترح على نظامي (التقاعد المدني، والتقاعد العسكري) وتعديل المادة (25) من نظام التقاعد المدني والمادة (23) من نظام التقاعد العسكري، ونظام مكافحة التسول، ومشروع نظام الأحوال الشخصية، ونظام إدارة النفايات، وتعديل المادة (الثالثة) من نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني، ونظام قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعديل بعض مواد نظام المختبرات الخاصة، إضافة إلى اللائحة التنظيمية لدور الأحداث، كما أقر الشورى تعديلات نظام حماية الطفل، وتعديل المادة الـ12 بحظر إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مصنف مطبوع أو مرئي أو مسموع موجه للطفل يخاطب غريزته أو يثيرها بما يزين له سلوكاً مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة، أو يكون من شأنه تشجيعه على الانحراف السلوكي أو الفكري، وتعديل المادة الـ15 ونصت على: "يعد والدا الطفل –أو أحدهما– أو من يقوم على رعايته، مسؤولين في حدود إمكاناتهما المالية وقدراتهما عن تربيته وضمان حقوقه، والعمل على توفير الرعاية له، وحمايته من الإيذاء والإهمال، وتتخذ الجهات ذات العلاقة التدابير اللازمة لضمان التزام والدي الطفل –أو من يقوم على رعايته– بتحمل مسؤولياتهما تجاهه، وحفظ حقوقه، وحمايته من الإيذاء والإهمال."

**أنظمة جديدة لحقوق كبار السن والأحوال الشخصية والإثبات وحماية الشهود والضحايا والبيانات**

الحماية من الإيذاء

وقرر الشورى تعديلات جديدة على نظام الحماية من الإيذاء تضمنت تغليظ العقوبات في حالة اقتران الجريمة بأن كان من تعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، أو أحد الوالدين، أو ممن تجاوز الستين عاماً، أو الحامل إذا نتج عن ذلك سقوط جنينها، وكذلك إن وقع الإيذاء في مكان العمل أو الدراسة أو العبادة، وإن وقع الإيذاء ممن يناط بهم تطبيق أحكام هذا النظام أو وقع الإيذاء مقروناً باستخدام أحد الأسلحة، وتضاعف العقوبة الموقعة في حالة العود، ويعاقب كل من حرّض غيره أو اتفق معه أو ساعده بأي صورة من صور التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على ارتكاب الجريمة المشار إليها بالعقوبة المقررة للجريمة، ويعاقب مرتكب هذه الأفعال بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات، وغرامة لا تقل عن 50 ألف ريال ولا تزيد على 300 ألف ريال.

**المتقاعدون ينتظرون تفعيل قرارات الشورى في التأمين الصحي والاستفادة من خبراتهم**

التوطين والخطط
وفي مجال التوطين، طالب الشورى وزارة الموارد البشرية بتقديم خطةٍ محددةٍ من حيث الزمان والعدد بخصوص شغل الوظائف المشغولة بغير السعوديين، وتقييم الاحتياج الفعلي لمناطق المملكة من خدمات قطاع التنمية مقارنةً بالخدمات الفعلية التي تقدمها الوزارة، مع تقديم صورةٍ واضحةٍ عن تكاليف مبادرة التحول إلى الموارد البشرية ومبررات عدم تنفيذها من قبل الخبرات السعودية، ودعا المجلس الوزارة إلى تغيير توجهها من حيث الاعتماد على القطاع الخاص في توطين الوظائف إلى إعداد وتحفيز المواطن السعودي ليكون قادراً على إيجاد فرص العمل لذاته وتقديم كافة التسهيلات له في هذا الشأن، ودعا الوزارة إلى توضيح خطة ومستهدفات صندوق دعم الجمعيات لتمكين ودعم الجمعيات الأهلية وتطوير أعمالها، ودعم برامجها لخدمة الفئات المستفيدة منها في ضوء التوسع المستقبلي المتوقع في هذا القطاع، كما أكدت قرارات الشورى أهمية دراسة منح حوافز وتسهيلات لمنشآت القطاع الخاص الأعلى نسباً في الاستثمار في رأس المال البشري السعودي، والمناطق الأقل نمواً، وفي توطين الوظائف القيادية والتنفيذية العليا، وذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية بكل قطاع، وطالبت لجنة الإدارة الوزارة بإيجاد برامج مكثفة لتوعية المواطنين بالخدمات التي تقدمها وسبل الحصول عليها، وتقييم مدى وصول هذه الخدمات لكافة مناطق المملكة، ودعا مجلس الشورى إلى توضيح خطة الوزارة بالأرقام للإسهام في مكافحة البطالة، مع ضرورة تقييم فاعلية الأداء للقطاع غير الربحي وفق خطة محددة، وطالب المجلس وزارة الاقتصاد والتخطيط بتطوير حوكمة تضمن التكامل الفعّال بين سياسات سوق العمل والسياسات الاقتصادية، لزيادة توظيف المواطنين وبما يتناغم مع حجم الاستثمارات لمختلف الأنشطة الاقتصادية، والتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لأجل ذلك، كما تضمنت القرارات تطوير خطة استراتيجية للبرامج والمشروعات والمبادرات المستهدفة لزيادة نمو الاقتصاد السعودي باعتبار تأثيرات جائحة كورونا على المدى القصير والمتوسط والطويل، وفي أول جلسات السنة الأولى من دورة الشورى الثامنة ناقش المجلس وقرر بعد ذلك توصيات طالب فيها صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) بدراسة الفجوة العلمية والمهارية بين الباحثين عن العمل من السعوديين والسعوديات، وبين العاملين حالياً في القطاع الخاص والعام من غير السعوديين، والاستفادة من مخرجات تلك الدراسة في تطوير برامج ومبادرات تطوير المهارات والقدرات، وأكد الشورى في تقريرها على قرار مجلس الشورى قبل نحو ثلاثة أعوام ونص على النظر في إمكانية الاستمرار في دعم توطين المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية للحالات الجديدة، وفق الإمكانات والآليات والبرامج المتاحة، مع التأكد من استمرار عمل جميع من سبق الصندوق دعم توظيفهم بعد انتهاء مدة الدعم، ولفت المجلس إلى أهمية استقرار المعلمين والمعلمات وضرورة قيام الصندوق بالمتابعة، للتأكد من استمرار عمل من تم دعمهم بعد انتهاء مدة الدعم المحددة بخمس سنوات.

**عقوبات مغلظة لمخالفي نظامي حماية الطفل وكبار السن و"الإيذاء" ومكافحة التسول**

تأمين صحي للمتقاعدين
ودعا الشورى التأمينات الاجتماعية إلى دراسة البدائل المختلفة لتيسير حصول المتقاعدين على تأمين صحي، وتطوير قاعدة بيانات كافية ونوعية واتخاذ ما يلزم لاستصدار توجيه يلزم الجهات الحكومية المعنية بالربط مع قاعدة بيانات المؤسسة، وطالبت المؤسسة العامة للتقاعد بتعزيز الاستفادة من الأصول الاستثمارية بما يساهم في تحقيق عوائد نقدية مجدية تساعدها في سد العجز بين إيراداتها ومصروفاتها، وتكثيف جهودها في التواصل والعمل مع الجهات الحكومية بما يساعد على سرعة استيفاء تلك الجهات لمتطلبات المؤسسة، وبما يمكنها من تقديم خدماتها إلكترونيا بشكل شامل، وإنشاء إدارة خاصة ضمن هيكلها التنظيمي تعنى بتقديم خدمات ذات قيمة مضافة للمتقاعدين والمستفيدين، كما دعت قرارات الشورى إلى دراسة متطلبات المتقاعدين والمستفيدين وتطوير خدماتها استناداً على نتائج تلك الدراسات، ودراسة أثر تقارب معدل الإحلال بين المتقاعدين وفقاً لنظام التقاعد المبكر والمتقاعدين وفقاً لبلوغ السن النظامية وذلك على كافة التصنيفات الوظيفية أو العمرية وبحسب الجنس، إضافة إلى دراسة أثر جائحة كورونا على استدامة استثماراتها، وعلى قرارات المشتركين وأعداد المتقاعدين، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للمحافظة على أصولها.

العمل المرن
وأقر الشورى توصيات لتمكين هيئة الإذاعة والتلفزيون من إيجاد كادر وظيفي يخلق بيئة عمل جاذبة ويمكنها من استقطاب الكفاءات البشرية المميزة، ودعا المجلس وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى إحلال الحاصلين على مؤهلات القانون والحقوق والأنظمة محل المتعاقدين الأجانب في القطاعين العام والخاص، وهي توصية إضافية تقدم بها العضو ناصح البقمي، وصوت أعضاء المجلس لصالح إقرار توصية للعضو رائدة أبونيان طالبت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بدراسة حساب العاملين بنظام العمل المرن في نسب التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات لدى أكثر من كيان (منشأة) في الوقت نفسه وذلك تشجيعاً للقطاع الخاص على توظيف السعوديين بهذا النظام.

الإسكان ومتطلبات المعيشة

وضمن جهود مجلس الشورى في تحقيق احتياجات المواطن ومسعاه الجاد للإسهام في تلبية متطلباته المعيشية، واهتمامه المتنامي بقضية توفير السكن المناسب لكافة فئات المجتمع، وحرصه على تعزيز جهود الدولة والأجهزة المعنية في هذا الصدد، قرر المجلس في السنة الشوريَّة المنتهية المسارعة في استكمال تخصيص رأس مال الشركة الوطنية للإسكان، لتحقيق الأهداف المرسومة للمراحل المقبلة من برنامج الإسكان وفقاً لبرنامج تحقيق الرؤية، ودعا وزارة الإسكان إلى تسريع إكمال قاعدة بيانات للأراضي البيضاء وملاكها على مستوى المملكة، بما يلزم تحديث الصكوك الإلكترونية وتفعيل نظام التسجيل العيني للعقار ولائحته التنفيذية وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وشدد الشورى على متابعة المطورين للتأكد من تطبيق معايير الجودة المعتمدة سواء في إنشاء المباني أو البنى التحتية للأحياء السكنية وإلزامهم تطبيق برامج جودة عالية معتمدة عالمياً، والحرص على إكمال جميع الخدمات والمرافق المطلوبة من مدارس ومراكز صحية وحدائق وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى قرار لتحقيق التوازن في توزيع وحدات الإسكان التنموي بين مناطق المملكة وفقاً لكثافة السكان والاحتياج الفعلي وذلك بالتنسيق مع شركائها، وزيادة الاهتمام بتدريب الموظفين على رأس العمل، مجالات عملهم المختلفة والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، لرفع كفاية الموظفين وتعزيز مهاراتهم العلمية والعملية في مجالات الإسكان الفنية والإدارية.

تملك العقار لغير السعودي

وطالب مجلس الشورى هيئة العقار بدراسة السماح للأفراد غير السعوديين وغير المقيمين بتملك العقار في المملكة العربية السعودية باستثناء مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهي التوصية التي قدمها عضو المجلس عساف أبوثنين على التقرير السنوي للهيئة العامة للعقار للعام المالي41-1442، وشدد المجلس على تعزيز الدور الرقابي في جميع أعمالها بما يمكنها من متابعة الالتزام بالقواعد والمعايير التي وضعتها للأنشطة العقارية الموكلة لها، وأن تعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان الاستقرار العقاري والحد من المخاطر التي تطرأ على سوق العقار، وتضمنت قرارات الشورى وضع ضوابط واضحة لتشجيع الاستثمار العقاري الأجنبي توضح قواعده وأبعاده ومنطلقات تطويره، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

غسل الأموال والحسابات الراكدة

وفي أولى جلسات السنة الشوريَّة المنتهية شدد المجلس على تمكين الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم من مباشرة اختصاصها في الأموال والأصول الناتجة من جرائم غسل الأموال، والحسابات الراكدة والمحافظ الخاصة بالغيّب والمجاهيل، ودعا الشورى الهيئة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع آلية مناسبة لإدارة شركات ناقصي وفاقدي الأهلية، وأكد المجلس أن على الهيئة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإعداد برامج تطويرية، لتزويد الأوصياء والأولياء والقيمين بالمهارات والخبرات اللازمة للقيام بمهامهم بكفاءة وإتقان، وطالب الشورى التأمينات الاجتماعية بدراسة البدائل المختلفة لتيسير حصول المتقاعدين على تأمين صحي، ودعا المؤسسة إلى التعاون مع وزارة التجارة ووزارة العدل التوصل إلى توافق في تفسير المادة 196 من نظام الإفلاس بما يراعي المصلحة والعدالة لجميع الأطراف.

الشورى ذراع التشريع والتنمية

وفي إطار مسؤوليات الشورى التشريعية والرقابية، جاءت قرارات المجلس سندًا وداعمًا قويًّا للدولة والأجهزة الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف مجالاتها والمساهمة بالنهوض بالقطاع الصحي بالمملكة وخدمات الرعاية الصحية المتكاملة، عبر مناقشة تقارير الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالرعاية الصحية والطبية، وتطوير أداء تلك الأجهزة والمؤسسات وإقرار التشريعات الصحية والرفع بقراراته للملك عما يراه من خطط وأنظمة لتطوير هذا القطاع الحيوي والارتقاء بمستوى أدائه وخدماته وتوسيع دائرة المستفيدين منه من خلال دراسات دقيقة وجهد متخصص تقوم به اللجنة الصحية في المجلس، ومن ثم ترفع تقاريرها للمناقشة تحت قبة المجلس للتصويت عليها، وصوت الشورى على توصيات خفض معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة والمعدية وتبني نظام صحي فعال بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتعزيز الصحة والوقاية ضد المخاطر الصحية، وزيادة عدد أسرة التنويم المخصصة للتأهيل الطبي والرعاية المديدة وتفعيل مبادرات المشاركة مع القطاع الخاص في هذا المجال، إضافة إلى دعوة وزارة الصحة إلى تبني المبادرات وإقرار الحوافز لرفع نسبة الممارسين الصحيين السعوديين في القطاع الخاص وفق خطة زمنية دقيقة واضحة المعالم وذات أولويات محددة، ووضع خطة استراتيجية وطنية للقوى العاملة الصحية لمواكبة رؤية المملكة.

تطوير استراتيجية التنمية الاجتماعية

ومن قرارات السنة الشوريَّة المنتهية طالب المجلس وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة القيام بما يكفل توفير الحماية للأطفال حديثي الولادة (مجهولي الهوية) من أي خطر قد يتعرضون له، وهي

توصية إضافية لعضو المجلس حسين الشريف أخذت لجنة الإدارة بمضمونها، كما أكد الشورى ضرورة قيام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بتقييم فعالية الأداء للقطاع غير الربحي وفق خطة محددة، ودعاها إلى توضيح خطة ومستهدفات صندوق دعم الجمعيات لتمكين ودعم الجمعيات الأهلية وتطوير أعمالها، ودعم برامجها لخدمة الفئات المستفيدة منها في ضوء التوسع المستقبلي المتوقع في هذا القطاع، وحث قرار للشورى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على الإسراع في تطوير استراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية ترتكز على ما أنجز سابقاً في القطاع وهيكلة الجهات ذات العلاقة بقطاع التنمية الاجتماعية والتشاركية بين الأجهزة الحكومية وبما ينسجم مع رؤية المملكة وبرامجها من جهة وبما يدعم ويمكن الأسر المستفيدة من خدمات التنمية الاجتماعية من جهة أخرى، وهي توصية لعضو المجلس فهد التخيفي.

دعم الأسرة والإصلاحات

وفي شأن دعم المرأة، واصل مجلس الشورى دراسة ومناقشة كل ما يخص دعم الأسرة السعودية، وأخذ القرارات بعد المداولة والتصويت، مواكباً في ذلك ما أولته حكومة المملكة من اهتمام بالغ بالمرأة وتعزيز مكانتها في المجالات كافة، واتخاذ التدابير التي تكفل لها حماية حقوقها والمشاركة الفعالة في التنمية على مختلف الصعد والمستويات كافة، وقد شهدت المملكة إصلاحات منهجية من أجل تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل وتوليها المناصب القيادية، وحظيت بالدعم لتؤدي دورها المناط بها ومنحت الصلاحيات اللازمة للنهوض بمسؤولياتها تجاه الوطن، نظرا لما تمتلكه من قدرات كبيرة عملية وعلمية، إدراكا من قادة هذه البلاد بأهمية دور المرأة في المجتمع، وبفضل وجود الرغبة الأكيدة لدى قادة المملكة للارتقاء بدورها في القضايا الوطنية إلى جانب شقيقها الرجل، والإيمان الراسخ بأهمية العمل الجماعي لتحقيق الأهداف التي تخدم القضايا الوطنية بصورة عامة وقضايا المرأة بصورة خاصة.

المرأة في معترك التنمية

وانطلق مجلس الشورى من خلال دوره التشريعي والرقابي إلى دعم المرأة وتمكينها من خوض معترك التنمية، من خلال ما أقره من قرارات وأنظمة تخدم المجتمع السعودي والمرأة بشكل خاص بوصفها مكوناً رئيساً في المجتمع، حيث درس المجلس في السنة الأولى من دورته الثامنة عدداً من الموضوعات ذات الصلة المباشرة بالمرأة، ومنها التي تناولها في قراراته الخاصة بالتقارير السنوية للأجهزة الحكومية، أو مقترحات قدمها أعضاؤه استناداً للمادة 23 من نظام المجلس أو في مجالي الأنظمة واللوائح أو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

الوظائف القيادية للمواطنة

وفي مجال العمل والإعداد لبيئة العمل طالب المجلس أكثر من جهة وكان آخرها هيئة الدواء والغذاء برفع نسبة مشاركة المرأة في الوظائف القيادية، ودعا المجلس في قراراته هيئة الإذاعة والتلفزيون إلى العمل على زيادة نسب الكفاءات النسائية، وتمكين المؤهلات منهن من المناصب القيادية، وطالب المجلس وزارة الإعلام برفع نسبة توظيف النساء في قطاعاتها المختلفة حسب معايير الجدارة بما يُسهم في تحقيق أهداف تمكين المرأة وفق رؤية المملكة، كما وطالب الشورى أكثر من جهة بفتح مجالات مناسبة للعمل في الأجهزة الحكومية، وحصر المشكلات المتعلقة بتوظيف المرأة، وواصل الشورى قراراته مجال حماية حقوق المرأة، وهو الذي لم يفرق بينها وبين الرجل في قراراته الداعمة للطرفين وللأسرة عموماً.

# المملكة تؤكد أهمية سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

# إصلاحات جوهرية في جميع مفاصل الدولة وتعامل حازم مع جرائم الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1912003

أكدت المملكة العربية السعودية، أهمية سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي كونها مرتكزاً وشرطاً أساسياً من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وركيزة مهمة تكفل حماية حقوق الإنسان من أجل سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة، وانطلاقاً من المسؤولية المشتركة للدول في مواجهة التحديات الداخلية والدولية.

جاء ذلك في كلمة المملكة أمام اللجنة السادسة المنعقدة لمناقشة البند (85) سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي، وذلك ضمن أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة السادسة والسبعين، ألقتها عضو وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة المستشار نداء أبوعلي.

وأعربت، عن ثقة وفد المملكة في اللجنة السادسة وأعضاءها المنتخبين على إدارة أعمالها بكل اقتدار وفعالية، مؤكدة استعداد وفد المملكة تقديم الدعم فيما يصب في نجاح أعمال اللجنة.

وثمنت أبو علي، باسم المملكة الجهود التي عكسها تقرير الأمين العام A/76/235 حول أنشطة الأمم المتحدة السنوية المتعلقة بسيادة القانون والتوجه في أن يعالج بطريقة متوازنة الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون، لا سيما في سياق تفشي جائحة الإصابة بفيروس الكوفيد-19 مما تسبب بالنقص في قدرات سيادة القانون وكان له أثر سلبي على وظائف الدول في مجال الحماية.

وأشارت إلى أن رؤية الأمين العام للأمم المتحدة، في التقرير الذي صدر مؤخراً، تعكس اهتماماً خاصّاً بسيادة القانون من خلال رؤيته لعالم متعدد الأطراف أكثر شمولاً وفعالية وترابطاً للأنظمة والمؤسسات التي تقدم الخدمات للناس، من أجل استعادة ثقة الجمهور، كون الثقة أساسية لإعادة تصور العقد الاجتماعي الذي ينشئ بدوره العلاقة التأسيسية بين الفرد والمجتمع والدولة.

وأفادت أن وفد المملكة ينوه بما أشار إليه التقرير كون ضمان سيادة القانون ونظم العدالة التي تستجيب لاحتياجات الناس يظل أولوية مهمة لمنظمة الأمم المتحدة، التي تقدم دعماً مستمرا للدول الأعضاء في مجال بناء القدرات وفيما يصب في دعم الأمن ومنع الجريمة والحد من العنف المسلح، وبما يسعى نحو ضمان إقامة مؤسسات للعدالة والأمن بفعالية وشمولية للجميع وبما ينحو لمنع الفساد وتيسير وصول العدالة للجميع، ومعالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة الهيكلية والتهميش والتمييز.

وقالت: "إن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي لا تأتي إلا من خلال وضع تدابير قوية قائمة على الحوكمة ومكافحة الفساد، والمساءلة المطبقة على جميع الأشخاص والكيانات، وهو النهج الذي تلتزم به المملكة من رفع لمستوى النزاهة والمساءلة انطلاقاً من إدراكها بالعواقب الوخيمة للفساد اقتصادياً واجتماعياً، ومن أجل تحقيق ركائز وأولويات رؤية المملكة 2030.

وأضافت: أن بلادي تعيش اليوم إصلاحات جوهرية في جميع مفاصل الدولة بتعامل حازم مع جرائم الفساد من خلال هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، وبتطوير مستمر للأنظمة والتشريعات للوقوف في وجه الفساد بجميع أشكاله بما فيها المالي والإداري ليس فقط من ناحية علاجية وإنما وقاية لسد الثغرات النظامية المؤدية إلى وقوع الفساد.
وشددت أبو علي، على أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي وضرورة التعاون الدولي المبني على المسؤولية المشتركة، مشيرة إلى أن مبادرة الرياض لإنشاء الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد والتي تم تدشينها في مقر الأمم المتحدة في فيينا في نهاية مايو 2021، تأتي كإحدى أبرز المبادرات في هذا الجانب. ولفتت الانتباه، إلى أن المملكة تولي اهتماماً خاصاً فيما يخص التحديات العابرة للحدود مثل التهديدات الإرهابية وضرورة تعزيز سيادة القانون في مجال منع الإرهاب ومكافحته، وهو ما تطرق إليه تقرير الأمين العام الأخير من ضرورة تنفيذ استراتيجيات شاملة فيما يتعلق بمحاكمة المقاتلين الأجانب ودعمها لإعادة تأهيل النساء اللاتي ارتبطن بالسابق بجماعات إرهابية متطرفة وإدماج الفئات المختلفة على النحو المطلوب.
واستعرضت جهود المملكة فيما يخص تسهيل قدوم أسر المقاتلين الأجانب من المواطنين من مناطق الصراع منذ عام 2012، حيث تم حتى الآن استعادة ما يقارب الألف مواطن من مناطق الصراع، وحرصت في الوقت ذاته على تقديم التسهيلات اللازمة لقدوم (160) أسرة من ذوي المواطنين الموجودين في مناطق الصراع والبالغ إجمالي عدد أفرادها (320) طفلاً و(130) زوجة، وتقديم الرعاية المجتمعية لهم وتصحيح أوضاعهم الثبوتية ومعالجة أفكارهم المتطرفة (إن وجدت) من خلال إعادة تأهيلهم ومناصحتهم ودمجهم في المجتمع ليصبحوا عناصر فاعلة، ولازالت جهود المملكة متواصلة بهذا الشأن لاستعادة ما تبقى من مواطنيها الموجودين في مناطق الصراع وتسهيل قدوم أسرهم.
وأكدت حرص المملكة على إرساء قواعد قانون راسخة منبثقة من مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الذي يصبو منذ تأسيس المنظمة نحو تحقيق الأمن والسلم الدوليين، مجددة التأكيد على دعم المملكة لسيادة القانون الذي يعزز من احترام القانون الدولي الإنساني لتحقيق الأفضل للإنسانية، حيث ان تحقيق سيادة القانون لا يتأتى إلا من خلال المشاركة الفعالة المتعددة الأطراف.
وأعربت عن تقدير المملكة للجهود التي تقوم بها اللجنة القانونية، مع التأكيد على ضرورة تقيد الجميع بسيادة القانون وتطبيقه وطنياً ودولياً على حد سواء مما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة للمجتمعات.

# منظومة مستقلة لتطوير الخدمات الحكومية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 04 ربيع اول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/754948

سعيد الزهراني - الطائف

**A A**

أوصت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية كافة الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بتبني أفضل الممارسات والمعايير في إدارة وتحسين تجارب المستفيدين من خلال تأسيس منظومة مركزية ومستقلة تعني بالتطوير وبناء الممكنات المؤسسية اللازمة لضمان تحقيق أعلى مستويات الرضا والكفاءة والفاعلية التشغيلية لكافة الخدمات الحكومية، ويرجع ذلك إلى ما تقدمه استراتيجية تجربة المستفيد من فهم واضح للتجربة ومحددات الرضا والتزامات الجهة تجاه المستفيدين بجميع شرائحهم المختلفة بهدف الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية.

**مواءمة الإستراتيجيات والأهداف**

ودعت إلى دراسة رؤية المملكة 2030 لتحديد الأهداف والبرامج ذات الصلة بتحسين الظروف المعيشية وتحسين جودة وتنافسية خدمات القطاع العام، وتحليل المنظومة البينية لتجربة المستفيد في الجهة لتحديد الأدوار المختلفة لأصحاب المصلحة داخل المنظومة وفهم أوجه الترابط المعقدة بينهم، وتقييم مستوى نضج ممارسات المنظمة المؤسسية في مجال

إدارة تجربة المستفيد وفق أفضل المعايير الدولية، بالإضافة إلى دراسة نطاق التفاعلات بين المستفيدين وبين مختلف القنوات والخدمات لتحديد مواطن الخلل وفرص التحسين.

وشددت على إشراك المستفيدين والجهات الفاعلة في منظومة خدمات المنظمة، وبناء النموذج التشغيلي لمركز التميز بجانب تحديد الإمكانات المؤسسية الممكنة للحالة المستهدفة، على صعيد القدرات البشرية، الأنظمة واللوائح، والتقنيات المستخدمة.

# مبادرة وطنية لتعليم كبار السن الحلول التقنية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/754943

سعيد الزهراني - الطائف

شرعت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في تنفيذ مبادرة لتعليم كبار السن من الرجال والنساء على استخدام التقنية وتحفيزهم على التعامل مع الحلول الرقمية دون الحاجة للمساعدة، وتأتي المبادرة بالتعاون مع الشركاء في القطاعين العام الحكومي والخاص لتمكين كافة أفراد المجتمع من استخدام التقنية، ولفتت الوزارة إلى مراعاة احتياجات كل فئة وماتقدمه التقنية من حلول تناسبها تماشيا مع الركائز الاساسية لرؤية 2030 الطموحة.

# المعلمي: استهداف الحوثي لبنية المملكة وتهديد المدنيين جريمة حرب بشعة

# مخاطباً مجلس الأمن الدولي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/754818

واس - نيويورك

كدت المملكة العربية السعودية أن استهداف ميليشيات الحوثي للبنية التحتية المدنية وتهديد المدنيين الأبرياء جريمة حرب بشعة، ويجب محاسبتهم وفق القانون الدولي الإنساني.

وشدد معالي مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي في رسالة بعث بها مساء أمس لمجلس الأمن الدولي، على أن المملكة العربية السعودية تتخذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على أراضيها

والحفاظ على سلامة مواطنيها والمقيمين فيها وفقًا لالتزاماتها بموجب القوانين الدولية.
وقال معاليه: بناء على تعليمات من حكومتي أكتب مرة أخرى عن استمرار الهجمات الإرهابية التي ترتكبها مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران ضد المملكة العربية السعودية.
وأضاف: من الأمثلة الحديثة على مثل هذه الأعمال الإرهابية محاولة مهاجمة مطار أبها الدولي بطائرة مسيرة مفخخة تم اعتراضها، وأسفرت عن إصابة أربعة موظفين بالمطار وإتلاف بعض النوافذ.
وأبان السفير المعلمي أن استمرار غياب الإجراءات الكافية والصارمة من قبل المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، تجاه هذه الميليشيات يبعث برسالة خاطئة للحوثيين لمواصلة زعزعة استقرار الأمن الإقليمي والسلم الدولي.
ودعا معاليه باسم المملكة مجلس الأمن لتحمل مسؤوليته تجاه مليشيات الحوثي لوقف تهديداتهم للسلم والأمن الدوليين ومحاسبتهم، مطالباً بتعميم تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

# "نزاهة" : إيقاف 271 شخصاً في قضايا فساد ورشوة بينهم موظفون في الدفاع والداخلية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/754528

المدينة - جدة

**A A**

أعلنت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" عن مباشرتها عددًا من القضايا الجنائية والإدارية خلال شهر صفر 1443 هـ.
وأصدرت نزاهة بيانا أوضحت فيه أنها باشرت خلال شهر صفر 1443هـ، اختصاصاتها ومهامها من خلال عمل (١٠٣٢٩) جولة رقابية، وكذلك التحقيق مع (639) متهما في قضايا إدارية وجنائية ، وأوقفت (271) مواطنًا ومقيما منهم موظفون من وزارات الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني، الصحة، العدل، المالية، الشؤون البلدية والقروية والإسكان، البيئة والمياه والزراعة، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، و(هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) لتورطهم بتهم (الرشوة، استغلال النفوذ الوظيفي، إساءة استخدام السلطة، التزوير) وجارٍ استكمال الإجراءات النظامية تمهيدًا لإحالتهم للقضاء.

# 3حالات لا يشملها قرار تعديل استحقاق ضريبة القيمة المضافة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2084691

كشفت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك الحالات التي لا يشملها قرار تعديل آلية استحقاق ضريبة القيمة المضافة للمنشآت المتعاقدة مع الجهات الحكومية.

وبينت أن الحالات تشمل التوريدات التي تتم بين منشأة ومنشأة أخرى، والتوريدات التي تتم بين المنشآت والأفراد، وتلك التي تتم من قبل مقاولي الباطن لمقاول رئيسي متعاقد مع جهة حكومية.

وأوضح المتحدث في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك حمود الحربي لعكاظ، أن قرار تعديل آلية استحقاق القيمة المضافة يتمثل في تغيير تاريخ الاستحقاق وأن التغيير سيكون له أثر إيجابي من ناحية مساعدة القطاع الخاص وإزالة المعوقات. وأكد أن ذلك يعني وجود تاريخ استحقاق جديد وهو تاريخ أمر الدفع من الجهة الحكومية المتعاقدة مع الشركة أو المؤسسة أو تاريخ تحصيل المبلغ، أيهما يحدث أولاً.

# تصاريح العمرة لـ«المحصنين بجرعتين»
# إلزامية «شهادة التحصين».. تبدأ اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2084654

يدخل حيز التنفيذ بدءاً من السادسة صباح اليوم (الأحد) قرار عدم السماح بدخول المنشآت الحكومية، والخاصة، والتعليمية، وركوب الطائرات، ووسائل النقل العام، وحضور النشاطات، والمناسبات إلا للمحصنين بجرعتين من اللقاحات المعتمدة من وزارة الصحة السعودية. وأوضحت وزارة الداخلية أنه يستثنى من القرار الفئات المستثناة من أخذ اللقاح، وفق ما يظهر في تطبيق «توكلنا». وأعلنت وزارة الحج أنه اعتبارا من السادسة من صباح اليوم يقتصر إصدار تصاريح أداء العمرة والصلوات في المسجد الحرام وزيارة المسجد النبوي على المحصنين الحاصلين على جرعتين من لقاحات كورونا المعتمدة. أما الذين أتموا حجز تصريح أداء مناسك العمرة أو الصلاة أو الزيارة وإصداره دون استكمال جرعتيْ التحصين، فيجب عليهم المسارعة إلى أخذ الجرعة الثانية قبل 48 ساعة من موعد التصريح تجنباً لإلغائه. ويأتي ذلك تأكيدا لما نشرته «عكاظ» أخيراً عن عدم تمكين المتعافين الذين لم يتلقوا جرعات اللقاح، وكذلك من تلقوا جرعة واحدة فقط، من إصدار تصاريح العمرة، عبر «توكلنا» و«اعتمرنا»، لعدم شمولهم ضمن المحصّنين. ويفيد التحديث

الجديد باقتصار التحصين على من تلقوا جرعتي لقاح كورونا فقط، وأن المتعافي الذي لم يتلق اللقاح لن تكون له أي مميزات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# 8فئات وظيفية قياسية لتوطين عقود التشغيل والصيانة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/10/07/article_2185611.html

حدد دليل التوطين لعقود التشغيل والصيانة ثماني فئات وظيفية قياسية، تغطي أغلب وظائف القطاع، إضافة إلى نسب التوطين الأدنى لكل فئة ومستوى وظيفي بناء على حجم العرض والطلب في السوق وجاذبية تلك الوظائف، حيث تنقسم الفئات الوظيفية إلى الميكانيكا والكهرباء والمدنية والمعدات والسلامة وتقنية المعلومات والخدمات العامة وفئة الوظائف الإدارية والدعم، سعيا لتمكين السعوديين والسعوديات من وظائف التشغيل والصيانة بالجهات العامة.

وتشمل الفئات الوظيفية للميكانيكا، الوظائف الخاصة بتشغيل وصيانة وتأهيل المعدات والأنظمة الميكانيكية، كما تشمل الفئات الوظيفية الكهربائية، والوظائف الخاصة بتشغيل وصيانة المعدات والأنظمة الكهربائية. وتركز الفئة الوظيفية المدنية على الوظائف الخاصة بتشغيل وصيانة وتأهيل المنشآت والأنظمة المدنية، وتضم الفئة الوظيفية لتقنية المعلومات، الوظائف الخاصة بتطوير وبرمجة وتشغيل وصيانة أنظمة تقنية المعلومات وأمن الشبكات. كما تضم الفئة الوظيفية للسلامة، الوظائف الخاصة بالصحة والسلامة المهنية، وتشمل الفئة الوظيفية للمعدات، الوظائف الخاصة بالمعدات المتحركة والرافعات والمركبات الثقيلة، وتندرج الوظائف الخاصة بالخدمات العامة واللوجستية تحت الفئة الوظيفية للخدمات العامة، وفي الفئة الوظيفية الإدارية والدعم، تأتي الوظائف الإدارية والداعمة، مثل خدمة العملاء والفوترة والأعمال الإدارية والتخطيط والتطوير وغيرها.

ويسعى دليل التوطين لعقود التشغيل والصيانة، إلى جعل تلك الفئات الوظيفية أساسا لعملية تطوير الموظف السعودي، حيث يمكن تحديد هذه الفئات، الجهات العامة، من تحديد الاحتياجات التدريبية والتطويرية الخاصة بالسعوديين العاملين في القطاع، بهدف الوصول إلى تحقيق الأمان والاستقرار الوظيفي وإيجاد مسار مهني واضح للسعوديين والسعوديات العاملين في قطاع التشغيل والصيانة.

يشار إلى أن دليل التوطين لعقود التشغيل والصيانة بالأجهزة الحكومية، يهدف إلى إيضاح وتوحيد آليات تطبيق متطلبات التوطين وكفاءته في جميع العقود، ورفع نسب التوطين وتحديد الحد الأدنى للرواتب، ومتابعة الأداء والتطور الوظيفي لموظفي القطاع مع نقل المعرفة لهم وتحقيق الاستدامة الوظيفية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# إقرار قواعد مكافآت مكافحة التستر .. رواتب 6 أشهر لأصحاب الجهود الاستثنائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/10/09/article_2186736.html

»الاقتصادية» من الرياض

وافق مجلس الوزراء على قواعد الإعفاء وقواعد منح المكافآت المالية للعاملين في نظام مكافحة التستر، بما يسهم في تحفيزهم ورفع مستوى الأداء.

وبحسب القواعد التي نشرتها جريدة أم القرى، أمس، يجب أن يتناسب مقدار المكافأة التي تمنح للموظف العامل على كشف أي من الجرائم أو المخالفات المنصوص عليها في النظام مع تقويم أدائه ومستوى إنجازاته، فيما يتعلق بتطبيق أحكام النظام.

ويأتي ذلك مع مراعاة معايير بينها عدد الزيارات الرقابية التي يقوم بها سنويا على المنشآت التي تمارس أنشطة اقتصادية، وعدد الجرائم والمخالفات التي ضبطها الموظف وفق المادتين (الثالثة) و(الرابعة) من النظام، والتزامه بأحكام النظام واللائحة والقرارات والتعليمات ذات الصلة، التزامه بالميثاق الأخلاقي للعمل الرقابي المعتمد في الوزارة.

ويكون تقويم الموظف بناء على المعايير الواردة في هذا البند على أساس سنوي من تاريخ سريان القرار الوزاري بتسميته من الموظفين الذين لهم صفة الضبط الجنائي، وآلية تقييم أداء الموظف وتحديد مقدار مكافأته.

وتعد الإدارة المختصة في الوزارة تقريرا سنويا عن أداء الموظف وفق المعايير الواردة في هذ القواعد.

وتصرف مكافأة سنوية لا تزيد على رواتب أو أجور ثلاثة أشهر أساسية للموظف العامل على كشف الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في النظام، بناء على التقرير المعد من قبل الإدارة المختصة في الوزارة، ويعتمده الوزير.

وتجوز بقرار من الوزير زيادة المكافأة السنوية للموظف الذي يقوم بجهود استثنائية في مكافحة التستر بما لا يزيد على رواتب أو أجور ستة أشهر أساسية، وبحد أقصى 15 في المائة من إجمالي عدد الموظفين العاملين على كشف الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في النظام. وتحدد معايير الجهود الاستثنائية بقرار من الوزير، على أن تتضمن أن يكون عدد الجرائم والمخالفات التي يضبطها الموظف أعلى من متوسط عدد الجرائم والمخالفات المضبوطة من جميع الموظفين.

وذلك علاوة على أن تصدر بناء على الجرائم والمخالفات التي يضبطها الموظف، أحكام أو قرارات مستندة إلى جودة إجراءات الموظف في الضبط وإعداده لملف القضية وفق أحكام النظام واللائحة.

وتتضمن معايير الجهود الاستثنائية، أيضا، سرعة وفعالية مباشرة الموظف للبلاغات المحالة إليه، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها، إلى جانب حجم النشاط الاقتصادي محل الجريمة أو المخالفة، وإيراداته، ومدة مزاولة النشاط الاقتصادي، ومدى جسامه الجريمة أو المخالفة، وتكرارها، والأثر المترتب عليها. وبحسب القواعد التي يعمل بها من تاريخ نفاذ النظام، فإنه مع مراعاة ما نصت عليه المادة (13) من النظام، للمحكمة الجزائية إعفاء من بادر إلى إبلاغ الوزارة عن ارتكابه أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (التاسعة) من النظام، وما يترتب عليها من عقوبات أخرى على الجريمة ومتحصلاتها، عند توافر عدة حالات.

وتمثلت هذه الحالات في أن يتوقف عن ارتكابه الجريمة عند تقدمه بالإبلاغ عنها، وأن يبلغ الوزارة عن الجريمة أو عن هوية أي من مرتكبيها أو المشتركين فيها قبل اكتشافها، وألا يكون قد سبقه أحد من مرتكبي الجريمة بالإبلاغ عنها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# تجربة عقد الإيجار الإلكتروني

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 اكتوبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/10/10/article_2187236.html

## د. أمين ساعاتي

رغم أن وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان قد أطلقت تطبيق (إيجار) منذ أربعة أعوام، إلا أنه ما زال يواجه بعض المشكلات والمعوقات التي تعوق تنفيذه بشكل سلس ومفيد لجميع الأطراف وذلك وفق الأهداف التي أطلق من أجلها. لقد كانت الوزارة تأمل من المواطنين أصحاب العلاقة التوجه نحو استخدام عقد الإيجار الإلكتروني الموحد بدلا من عقود الإيجار التقليدية التي كانت تسبب كثيرا من النزاعات بين طرفي العقد، وكان يجب تلافيها وعدم التورط فيها، علما بأن تطبيق (إيجار) يوفر خدمة التحقق من السلوك الإيجاري لطرفي العلاقة، ويسمح للمستأجر بتقييم سلوك المؤجر، وكذلك يمكن المؤجر من بناء علاقة إيجارية متوازنة وعادلة مع المستأجر.

إن عقد الإيجار الإلكتروني الموحد يعد تفكيرا شفافا ومتقدما لا يطلبه المجتمع العقاري فحسب، بل تطلبه القضايا التي ظلت تشغل دوائر المحاكم لأكثر من نصف قرن دون التوصل إلى حلول نهائية، كما أنها وبشكلها المشوه لم تنصف المستأجر ولا المؤجر، بل كانت ميدانا للخلافات والمهاترات والقضايا النزاعية. إن تطبيق برامج الحكومة الإلكترونية في جميع قطاعات الدولة مطلب أساسي في رؤية السعودية 2030، ولذلك فإن تطبيق عقود الإيجار الإلكتروني جزء لا يتجزأ من البرامج الإلكترونية التي توفر كثيرا من الوقت والجهد لتقنين وتنظيم قضايا المواطنين في جميع مجالات حياتهم، ولذلك فإن المطلوب من وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان أن تعمل على نشر التوعية والثقافة بأهمية استخدام عقد الإيجار الإلكتروني الموحد بصورة مستمرة وعلى أوسع نطاق، وأهم من ذلك أن تنشر الوزارة فوائد تطبيق هذا العقد على المستأجر والمؤجر على نطاق واسع لتعم الفائدة.

وإزاء أهمية هذه القضية فان المستأجرين والمؤجرين ينشدون استمرار الوزارة في التوعية بالعقد الإلكتروني، ولا ننكر أن الإدارة المختصة بهذا الموضوع في الوزارة قامت بجهود طيبة عند إنزال منصة (إيجار) في الشبكة العنكبوتية، ولكن ما نقصده هو أن الوزارة اكتفت بما عملته في الأيام الأولى من بناء المنصة، دون الاستمرار في بث الوعي بأهمية هذا التطبيق.

ولذلك فإن ما نطالب به هو مواصلة وضع الخطط الترويجية لاستخدام (إيجار) بصورة دائمة ومستمرة، ثم متابعة النتائج ونشرها على الجمهور حتى تقف الوزارة على حجم الإقبال على المنصة، ومن خلال ذلك يمكن للوزارة أن تقف على حجم النجاح أو الإخفاق – لا سمح الله.

إن وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان طرحت موضوع عقد الإيجار الإلكتروني في منصتها الإلكترونية دون تكثيف المتابعة، وما زال المستأجرون والمؤجرون يحتاجون إلى التعرف على هذا العقد. إن العقود الشائعة قبل ظهور عقد الإيجار الإلكتروني الموحد هي عقود تحتاج بالفعل إلى تجويد وإعادة صياغة حتى تغطي كل أبعاد العملية الإيجارية التي تراعي المصالح الخاصة والعامة لطرفي التعاقد المالك والمستأجر، وتوفر لطرفي العقد مزيدا من العدالة والتوازن.

إذن المشكلة تكمن في أن المؤجر والمستأجر لا يعرفان كثيرا عن العقد الإلكتروني الموحد، وهنا يأتي دور الإدارة المعنية في الوزارة بضرورة قيامها بوضع خطة لترويج العقد وإرسال رسائل توعوية من خلال وسائل الإعلام ابتداء من منصات التواصل الاجتماعي وحتى وسائل الإعلام التقليدي، وعندئذ ستحقق الوزارة الهدف الرئيسي من تصميم هذا العقد الذي أحسب أنه سيضع حدا للخلاف الضاري والمزمن بين المؤجر والمستأجر طوال أعوام طويلة ظلت مشكلات عقود الإيجار تقلق الدوائر الحكومية، وتؤذي طرفي العلاقة الإيجارية وهناك إحصائية غير رسمية تقول إن نحو 30 في المائة من القضايا التي تنظرها المحاكم هي القضايا الإيجارية، أي أن 30 في المائة من أعمال المحاكم هي أعمال تتعلق بالفصل في قضايا الإيجار العقاري، وكان يمكن لهذه القضايا أن تحسم من خلال العقد الإلكتروني الموحد الذي صمم كي يضمن حقوق طرفي القضية بالعدل والمساواة دون إشغال المحاكم بقضايا يمكن حلها من خلال عقود موحدة تتوافر فيها كل المواد اللازمة لتوفير العدالة بين طرفي القضية.

ولا شك في أن عقد الإيجار الإلكتروني الموحد يعد سندا تنفيذيا يضمن السداد إلكترونيا، وهذا من شأنه أن يقلص النزاعات ويضمن حلها بسرعة وسهولة، وإذا طلبنا وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بضرورة الترويج والمتابعة لضمان استخدام العقد الإلكتروني الموحد في التعاقدات، فإننا نهيب ونحث المواطنين الاهتمام باستخدام العقد الموحد بدلا من استخدام عقود اجتهادية وتقليدية لا تتوافر فيها شروط العدالة والحيدة والإنصاف.
إن الاستمرار في ممارسة تطبيق العقود التقليدية لم يعد مطروحا في مجتمع بلغ شأوا كبيرا في مجالات تطبيق الأنظمة الرقمية، وأصبح من الدول التي ودعت الإجراءات التقليدية منذ عقد من الزمن، بل توغل المجتمع السعودي في تطبيق النهج الرقمي الذي جعل المجتمع من المجتمعات المتقدمة في استخدام تكنولوجيا المعلومات. إن كثيرا من قضايا المجتمع أصبحت تتحقق من خلال إجراءات رقمية توفر الوقت، وتحقق الجودة في الأداء، بل أصبحت مهارات استخدام التكنولوجيا واسعة الانتشار بين جميع طوائف المجتمع السعودي.

المدينة

# مجلس الشورى.. إنجاز ومسيرة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/754929

## علي خضران القرني

واكب تأسيس مجلس الشورى.. تأسيس المملكة العربية السعودية على يد المغفور له بإذن الله، جلالة الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه.-
فقد افتتح جلالة الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- مجلس الشورى وترأس الجلسة الأولى صباح يوم الأحد الموافق 17/ 1/ 1346هـ 1927م وقال «علينا اتباع ما جاء في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، تنفيذاً لأمره سبحانه وتعالى حيث قال (وشاورهم في الأمر)، ثم قال: «ولو لم يكن من مصالح الشورى إلا إقامة السنة وإزالة البدعة لكفت. «
وظل اهتمام جلالته في دعم مجلس الشورى للرسالة التي يضطلع بها في مسار النهضة وتطوير البلاد دائباً وحثيثاً، وقد سار مسيرته واقتفى أثره أبناؤه الملوك البررة من بعده، فاهتموا هم أيضاً بتعزيز كيان هذا المجلس لتحقيق الرسالة السامية المنوطة به في خدمة الأمة والوطن (إنجازاً.. ونهضة.(
ولعل من تابع ويتابع مسيرة مجلس الشورى منذ تأسيسه والإنجازات الباهرة التي حققها خلال الفترة الماضية حتى الآن يجد أنه قد قدم في مجال تخصصه جهوداً إذا ذكرت شكرت.
ومن الدلائل على ذلك التقرير الإخباري الذي بثته وكالة الأنباء السعودية قبل أيام وتناقلته الصحف المحلية ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، بعنوان (الشورى يعيد تكوين لجانه وتسمية أعضائها ورؤسائها ونوابهم) حيث أعاد المجلس في جلسته العادية (46) من أعمال السنة الأولى للدورة الثامنة التي عقدها افتراضياً برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تكوين لجانه المتخصصة ومسمياتها واختصاصاتها، وكذلك تسمية أعضائها ورؤسائها ونوابهم لأعمال السنة الشورية الثامنة من الدورة الثامنة.(
وينبثق هذا الإجراء الموفق من المصلحة العامة التي يخطط لها المجلس وتتفق ونهضة البلاد من حيث التغيير والتجديد وفقاً لمقتضيات العصر ومتطلبات المرحلة (أداءً.. وإنجازاً.(
إن مجلس الشورى يسهم إسهاماً فاعلاً في نهضة البلاد وتطويرها وتنميتها من حيث متابعة ودراسة الأنظمة واللوائح التي ترتكز عليها مسارات النهضة في شتى مجالات الحياة، وتقديم الدراسات والمشورات الفاعلة التي تبنى عليها أسس وخطط النهضة نحو اللحاق بركب الدول المتقدمة على كافة الأصعدة على أسس متينة ومرتكزات ثابتة هادفة الرؤى والمدلول، بدعم وتوجيه ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان -يحفظهما الله-

وحتى يطلع المواطن على ما يؤديه هذا المجلس من جهود وإنجازات وطنية أتمنى ومعي الكثيرون أن يصدر مجلس الشورى الموقر في نهاية كل عام (كتاباً) يحتوي على هذه الإنجازات يكون في متناول أيدي القراء والباحثين والدارسين على حدٍ سواء يباع في المكتبات ووسائل الإعلام بأقيام مناسبة، ففي المجلس من الكفاءات من بوسعهم تولي وإصدار مثل هذا العمل بكل خبرة واحترافية، وسيعطي ذلك صورة ناصعة لإنجازات هذا الجهاز وما بذله ويبذله من جهود دائبة وحثيثة سابقاً ولاحقاً في خدمة الأمة والوطن. وبالله التوفيق.

# كاريكاتير

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

**المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م**

https://www.aleqt.com/2021/10/09/article_2186806.html

الرياض
www.Alriyadh.com

**المصدر: جريدة الرياض الاحد 04 ربيع أول 1443هـ - 10 أكتوبر 2021م**

https://www.alriyadh.com/1910631